

الكلية : الإدارة والاقتصاد

المادة : التنمية الاقتصادية

القسم : الاقتصاد

الموضوع : نظريات النمو الاقتصادي

المرحلة الثالثة

نظريات النمو الاقتصادي

أولاً: آراء المدارس الكلاسيكية في النمو الاقتصادي النظرية الجغرافية

1- لادم سمث في النمو الاقتصادي

2- آراء ريكاردو في النمو الاقتصادي

ثانياً: آراء المدرسة النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ثالثاً: نظرية شومبير في النمو

رابعاً : نظرية روستو في النمو

خامساً: نظرية هارد -دومار في النمو

أولاً - النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:-

١ - تحليل آدم سميث

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم " اليد الخفية Invisible Hand"، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير " ثروة الأمم في عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساساً من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح.. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة (إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة الركود (حلقة دائرية انكماشية )

٢- تحليل ديفيد ريكاردو

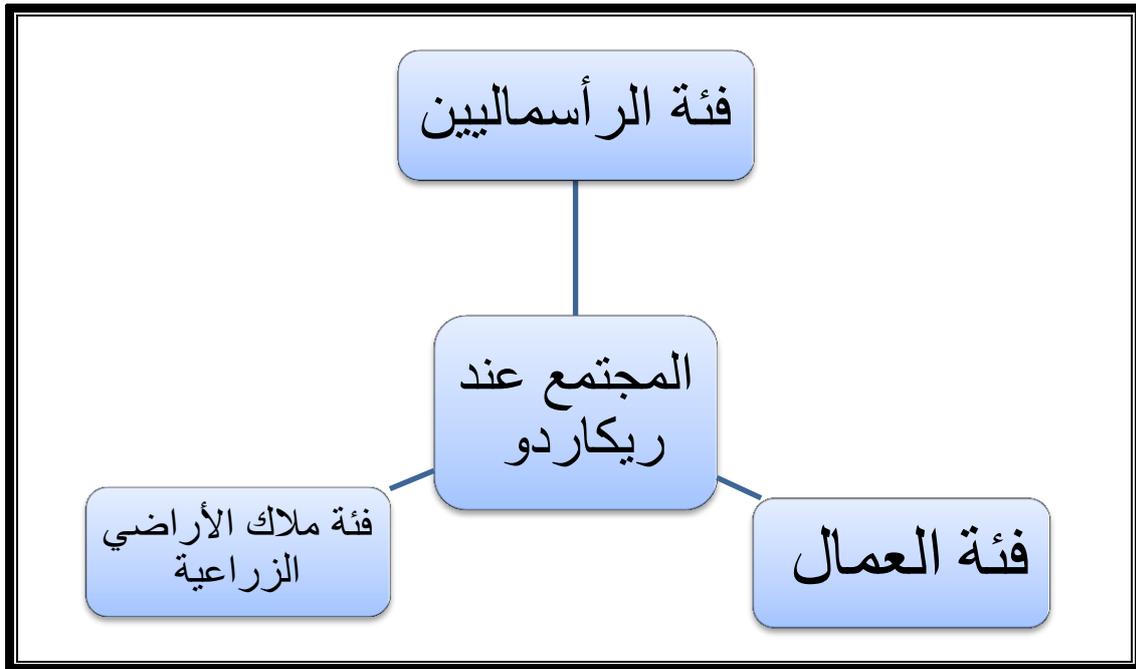
بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامين أساسيين هما:-

- نظرية مالتس للسكان

- قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية آخر، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح، ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتتخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فيخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو، يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية.



ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشبيد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد

يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.(بخاري ، ب. د. : 32)

### ٣- تحليل توماس مالتس

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني-والتي تناولناها مسبقاً-باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: إن عدد السكان -إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن ( ٢٥ سنة)في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة، وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحاً اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش.. وهكذا. وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها، ولتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال (بخاري ، ب. د. : 32)

### ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز اقتصاديه (الفريد مارشال A.Marshall) و(يكسل K.wicksell) و(كلارك J.clark) قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، إذ اعتقدوا بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية (القرشي، 2008: 197)، وتعد الأنموذجات النيوكلاسيكية القديمة امتداداً لأنموذج هارود - دومار أنموذج سولو، حيث يركز أنموذج على أهمية الادخار ويقوم هذا أنموذج على توسيع إطار أنموذج هارود - دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثابت هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي (توادورو، 2009: 149).

وان الافتراضات الأساسية لأنموذج النيوكلاسيك لقطاع واحد هي افتراضات تتعلق بثبات غلة الحجم (constant return to scale) والإنتاجية الحدية المتناقصة لرأس المال وتكنولوجيا الإنتاج الخارجية وإمكانية إحلال رأس المال والعمل.

ان أنموذج النمو النيوكلاسيك يقتضي ضمناً أن معدل النمو لحالة الاستقرار يساوي صفراً وان جزءاً منه يتأتى من التقدم التكنولوجي الخارجي، بمعنى أن السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل استثمار الحكومة يمكن أن يكون لها أثر في مستوى دخل الفرد ولكن ليس لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فضلاً عن ذلك إن التحسينات في تكنولوجيا الإنتاج لا تتم نمذجتها صراحة، فهي تختزل إلى ما يسمى بـ (الصندوق الأسود) في أنموذج (Romer,1990: 102)

أن التحسينات التكنولوجية الخارجية إذا ما استمرت يمكن لها أن تعوض عن التأثير السلبي لانخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وبذلك تؤدي إلى نمو طويل الأجل، وأخيراً، فان المحدد الخارجي لثبات معدل نمو السكان هو المحدد الرئيس لمستوى دخل الفرد الحقيقي في العديد من النماذج النيوكلاسيكية (1992: 107, Mankiw). وعليه فان دراسة نظرية النمو هي بالأساس دراسة لدالة الإنتاج،

ولذلك فإن هذه النظرية تحاول تحديد المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية والتي تحددها النظرية في ثلاثة عناصر هي رأس المال، العمالة، والتكنولوجيا. يركز [Solow] على أن النمو يصبح متغيراً خارجياً لأن إنتاجية العوامل المتراكمة تنخفض مع زيادة تراكم رأس المال، طبقاً لهذه النظرية فإن نمو الإنتاج يمكن أن يتحقق من خلال التأثير في العناصر السابقة، أي زيادة المخزون الرأسمالي من خلال الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وزيادة القوى العاملة، بالإضافة إلى تحسين التكنولوجيا المستخدمة.

ويجب الإشارة إلى إن العامل التكنولوجي لا يشير إلى التجديد الفني للعملية الإنتاجية فقط ولكن يتسع مفهومه ليشمل العديد من العناصر غير المحددة بشكل تام، وذلك فيما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Total factor Productivity) وتؤكد النظرية على التأثير في العنصر الثالث أي مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج مما يعني الاهتمام بمستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى التعليم والتدريب للأفراد ومدى وجود سياسات اقتصادية سليمة وتهيئة مناخ يساعد على جذب الاستثمار وتشير النظرية الكلاسيكية الحديثة إن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، لكنها لم توضح الكيفية التي تحقق مثل هذا التقدم، إذ أنها افترضت إن التطور التكنولوجي ينمو بمعدل تلقائي (أي انه متغير خارجي) وبالتالي فالمصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها هذه الانموذجات النظرية للتنمية، فإن قصورها الأساسي يتمثل في تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الاقتصادي على إنها هدف نهائي وغاية في حد ذاتها، دون التنبه الكافي إلى أن النمو الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى (حسين ، 2007 : 37).